

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع وذلك من خلال دراسة حالتها :

مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2011 - 2014) ومؤسسة وملبنة الحضنة للفترة (2011-2012) بالمسيلة، محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا المتمثل في دور الهيكل المالي الأمثل في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

وقصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة اعتمدنا في دراستنا هذه على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسستين من أجل تحليلها ومناقشتها قصد الخروج بمجموعة من التوصيات حسب وجهة نظرنا ، حيث خصصنا في هذا الفصل ثلاث مباحث: الأول كان خاص بتقديم المؤسستين، أما المبحثان الآخرين فقد خصصا لدراسة الهيكل المالي و المردودية للمؤسستين و مناقشة النتائج.

المبحث الأول: تقديم المؤسستين محل الدراسة

المطلب الأول : تقديم مؤسسة مطاحن الحضنة

قبل أن نتطرق إلى مؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف)، لابد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم الرياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالوطن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 اثر إعادة الهيكلة للمؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

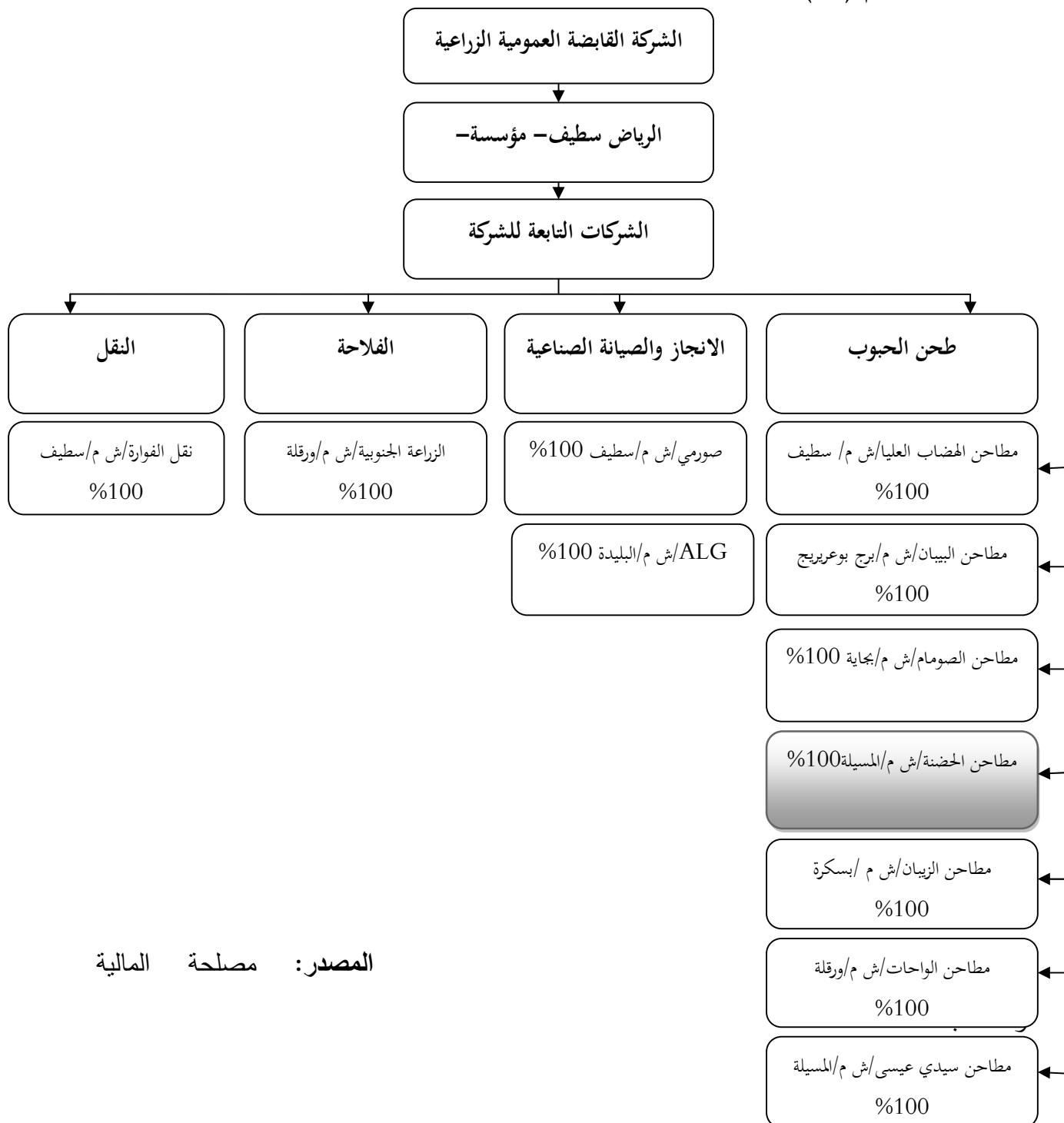
- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- مؤسسة الرياض بتيارت.
- مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- مؤسسة الرياض بسطيف.

و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/32 بتاريخ 1982/11/27 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض"، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت شكل شركة مساهمة برأس مال 5000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من :

- 80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.
- 11%: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.
- 09%: أشخاص طبيعيين.

يكمُن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة كالسميد والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، ويمتلك المجمع عدة مؤسسات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة، برج بوعريّيج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، ويمكن توضيح اختصاصات المؤسسات التابعة لمؤسسة الرياض سطيف في الشكل التالي:

الشكل رقم (07) اختصاصات المؤسسات التابعة لمؤسسة رياض سطيف.



المصدر: مصلحة المالية

ثانيا: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980، حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"، وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م² منها 12.555 م² مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1449460000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت بـ: 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

2- المقر الاجتماعي:

تقع مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعرييج و ولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

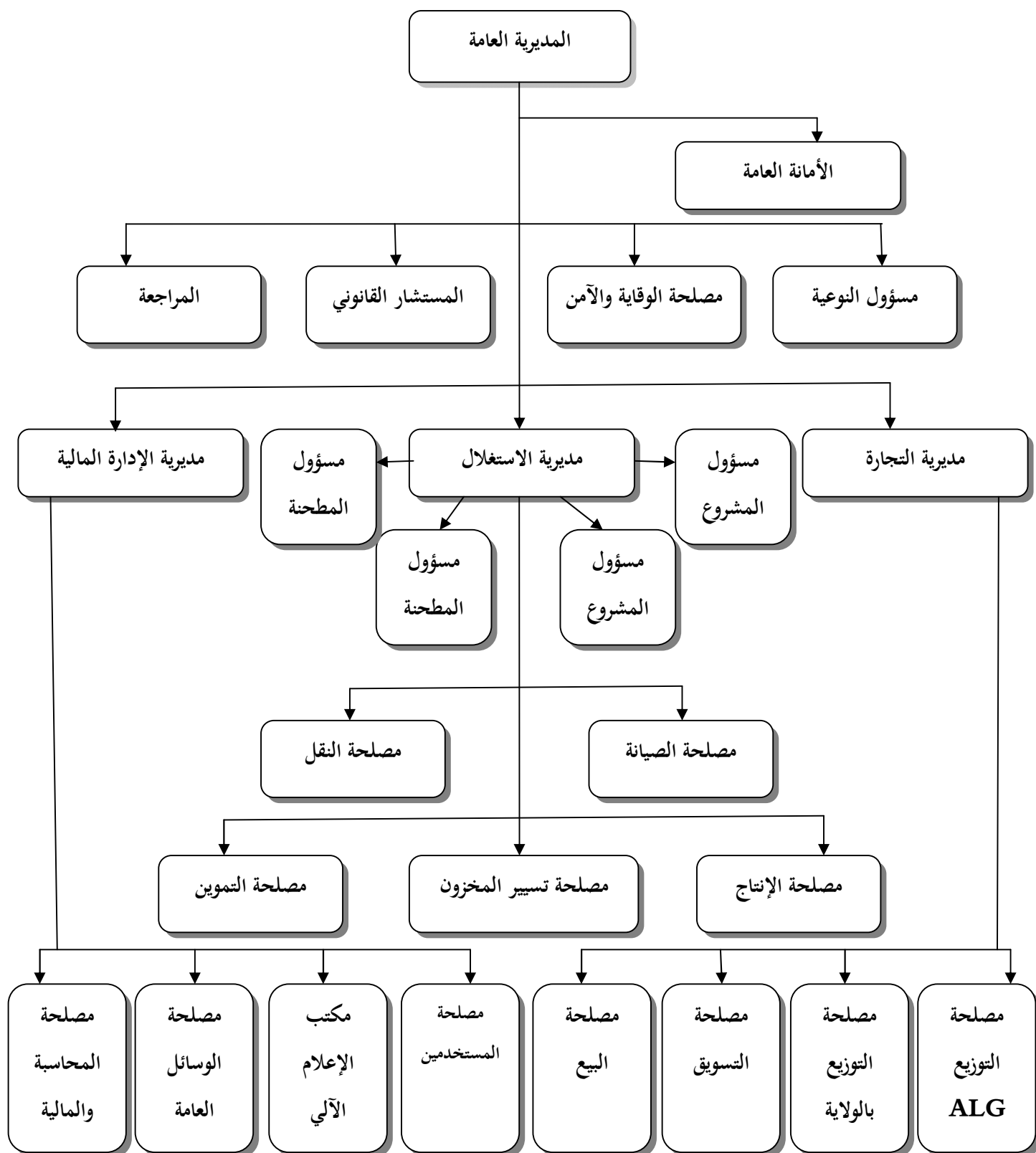
- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وجودة عالية.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة:

أولاً-المديرية العامة:

يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للمؤسسة، مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح

المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

- يعتبر الواجهة الأولى للمؤسسة؛

- التنسيق بين المؤسسة ومثيلاتها من نفس القطاع؛

- يقوم بالربط بين جميع الدوائر، و الأقسام الداخلية وينسق بينها؛

- يقوم المدير العام يومياً بإعلام الرئيس المدير العام للمؤسسة الأم.

وتشمل المديرية العامة المديرية والأقسام التالية:

1- الامانة العامة : وهي تابعة للمديرية العامة المكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد، طبع المراسلات

الصادرة عن طريق المديرية العامة.

2- مصلحة الوقاية والأمن: ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق

والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في المؤسسة وحمايتها من كل الأخطار.

3- الاستشارة القانونية: حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها

المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو محامي لدى المؤسسة وهو المكلف بالمنازعات

التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة ومورديها أو زبائنهم أو داخل المؤسسة.

4- مسؤول النوعية: حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير

قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في

الجودة ومقدار.

5- المراجعة: يعمل لصالح المؤسسة، وتتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديرية

وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا-مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1- **مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين

هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- **مصلحة الإنتاج:** مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى

خروجها كمنتج نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج

وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذه محددة

علميا .

3- **مصلحة الصيانة:** وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة

24سا/24سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع **الالكتروميكانيك:** ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

- فرع **الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل

حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.

- فرع تسيير مخزونات الأكياس.

- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- **مصلحة النقل.**

ثالثا-مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح

الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع المؤسسات وتتفرع

هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية و الصندوق؛
 - فرع المحاسبة المالية؛
 - فرع محاسبة المبيعات؛
 - فرع المحاسبات.
- 2- **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي، وتتفرع هذه المصلحة إلى:
- فرع تسيير المستخدمين.
 - فرع الخدمات الاجتماعية.
- 3- **مصلحة الإعلام الآلي:** يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.
- 4- **مصلحة الوسائل العامة:** من مهامها:
- متابعة جميع الأشغال التابعة للمؤسسة.
 - المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- رابعا- **مديرية التجارة:** تتفرع إلى:
- مصلحة التوزيع بالجزائر؛
 - مصلحة التوزيع الولاية؛
 - مصلحة التسويق؛
 - مصلحة البيع.
- ومهمتها كل ما يتعلق بشؤون التجارة والمعاملات التجارية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:
- 1- **مصلحة التجارية:** تتمثل مهمتها الأساسية في إبرام العقود مع المتعاملين، وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها.
- 2- **مصلحة التسويق:** وتمثل مهمتها الأساسية في تسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من المؤسسة عن طريق الفوترة.

المطلب الثاني :تقديم مؤسسة ملبة الحضنة HODNA LAIT

يتم في هذا المبحث التعريف بمؤسسة ملبنة الحضنة محل البحث، من خلال الاطلاع على المؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى أهدافها و أفاقها المستقبلية و الهيكل التنظيمي لها داخل المؤسسة.

أولا :تعريف بالمؤسسة

ملبنة الحضنة هي مؤسسة تجارية من القطاع الخاص، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL والتي كانت تسمى ملبنة الحضنة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته بالتدريج، أصبحت تسمى حضنة حليب SARL HODNA LAIT نشأت في 15/12/1998 بطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه ، وبرأس مال اجتماعي قدره 600000 دج استثمرت منها 80 مليون دج، % 50 منها تمويل ذاتي من الشركاء والباقي قرض بنكي طويل الأجل من القرض الشعبي الوطني مع

العلم أن رأس مالها ناتج عن أربع شركاء الأخ وين ديلمي بالإضافة إلى شخصين آخرين من ولاية باتنة، وتتواجد هذه المؤسسة بالجنوب الشرقي للمنطقة الصناعية في ولاية المسيلة، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 متر مربع، وتمت إقامة البنايات على مساحة 22000 متر مربع من المساحة الإجمالية، ومنها 10000 متر مربع غير مبنية.

قامت المؤسسة بتوسيع نشاطها خلال فترة حياتها فرضتها عليها ظروف السوق، واهم هذه التوسعات مايلي :

التوسع الأول : وكان ذلك بتاريخ 15/10/2001 وكانت تكلفة هذا التوسع هي 50.000.000 دج بأموال خاصة % 100 وبفعل هذا التوسع ازدادت الطاقة الإنتاجية من 40000 إلى 140000 لتر يوميا، وارتفع عدد العمال من 38 عامل إلى 55 عامل دائم، وجراء هذا التوسع أصبحت المؤسسة تنتج:

- حليب بقر مبستر في أكياس بلاستيكية 1) لتر.
- حليب بمسحوق مبستر في كيس بلاستيكي مرن.
- لبن في كيس بلاستيكي مرن.

2-التوسع الثاني :2005/10/15 قامت المؤسسة بتوسع ثاني بمبلغ 9 مليار سنتيم مقسما بين % 30 أموال ذاتية، و % 70 قرض بنكي عبارة عن قرض استغلال، وقدمت قطعة الأرض المخصصة للمؤسسة كضمان للبنك.وبالتالي ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 140000 إلى 380000 لتر يوميا، وعرف هذا التوسع إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي كالتالي:

-حليب مبستر في قارورات واحد لتر .

-لبن في قارورات واحد لتر .

-رايب في قارورات واحد لتر .

-حليب بقر في قارورات واحد لتر .

-ياغورت للشرب في قارورات واحد لتر .

-ياغورت ممزوج بالفواكه في قارورات واحد لتر .

-ياغورت معطر في علب .

-ياغورت ممزوج بالفواكه في علب .

-حلوى قشدية بالفواكه .

كما تم إنشاء وحدة لتربية البقر الحلوب :بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة تم استيراد حوالي 3000 بقرة موزعين بين 120 مربى (25 بقرة لكل مربى) وقسم بيطرة مؤلف من 20 شخص . وفي عام 2006 زاد رأس مال المؤسسة إلى 97.000.000 دج .

3-التوسع الثالث :امتد هذا التوسع من 2007 إلى 2009 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 97.000.000 دج إلى 120.000.000 دج، وارتفعت الطاقة الإنتاجية من 380000 لتر يوميا إلى 450000 لتر يوميا .

إضافة إلى زيادة منتجات جديدة متمثلة في :

-قشدة تحلية في علب صغيرة .

-فلان كراميل في علب .

-يا غورت ممزوج في علب .

من سنة 2008 إلى سنة 2009 ارتفع رأسمال المؤسسة من 120.000.000 دج إلى 170.000.000 دج وقدرة الإنتاج إلى 54000 لتر يوميا، ووصل عدد زبائن المؤسسة إلى 164 زبونا .مع بداية 2010 بدأ العمل في وحدة الجبن، لكن ليس بوتيرة متسارعة ، وقد بدأت عمليات الإنتاج والتسويق لمادة الجبن، وتم انتشاره في جميع السوق الوطنية، إضافة إلى ذلك فقد تم البدء في إجراء معاملات استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين .

واستمرت المؤسسة في رفع رأس مالها حيث بلغ سنة 2010 إلى 700.000.000 دج ليرتفع في سنة 2011 إلى 1.091.000.000 دج مع زيادة أنشطة المؤسسة ودورها الإنتاجية وزيادة

استثمارا تها ارتفع راس المال في سنة 2012 إلى 1.350.000.000 دج ، مع مواصلة المؤسسة عملياتها الانتاجية وتوسيع نشاطها وتحويل جزء من النتيجة لكل دورة لراس مالها ليصل إلى 1.600.000.000 دج لسنة 2013 .

ثانيا: مهام وأهداف والآفاق المستقبلية للملينة

1- مهام المؤسسة

تتولى المؤسسة عدة مهام يمكن انجازها فيما يلي:

- تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجا
- مواجهة المنافسة وذلك باعتمادها على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك.
- ضمان النوعية، وهي تعمل جاهدة حتى تستطيع أن تضمن لزيائنها ومستهلكيها النوعية الجيدة والجودة العالية.
- بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي.

2- أهداف المؤسسة

- لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى الوصول إليها من خلال:
- توفير القدر الكافي من مادة الحليب لتلبية احتياجات المواطنين.
- التخلص التدريجي من التبعية للخارج.
- ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل القشطة، العصير.....الخ.
- المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب.
- كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتقبين.
- تطوير وتسيير الحليب ومشتقاته.
- الرغبة في أن تكون حاضرة وناشطة في إجمالي أسواقها.
- الحصول على حصص هامة في أسواقها بواسطة التنقيب أو المسح في السوق الوطنية.
- توسيع تشكيلة المنتجات الموجهة لفئة صغار السن.

3- الآفاق المستقبلية للملينة

إن للملينة عدة مشاريع مخطط لها للمستقبل في وحدتي الحليب والياغورت بالإضافة إلى إدخال منتجات جديدة ومن بين هذه المنتجات:

1- إنتاج نوع جديد من الياغورت وهو عبارة عن طبقات من الفواكه في الأسفل والطبقة العليا عبارة عن ياغورت.

2- نوع جيد "crème dessert"

3- وحدة تربية البقر الحلوب: بعد الدراسات المنجزة على هذه الوحدة خطط انها تستحق استيراد 3000 بقرة موزعين بين 120 مربي (25 بقرة لمربي وقسم ببطرة مؤلف من 20 شخص) ، وبلغت تكلفتها 550000000 دج، ويشغل هذا المشروع 170 عامل.

4- وحدة الجبن: هذه الوحدة تستهلك طاقة إنتاجية قدرها 200000 لتر يوميا من أجل إنتاج كل أنواع الجبن (طري، قطع) أما السوق فتستغل 25 مجمع حليب 2000 لتر كل لتر ذا طاقة تجمع 50000 لتر يوميا، وبلغت تكلفتها 450000000 دج، ويشغل هذا المشروع 80 عاملا.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرأة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى أنه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجيا ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أو الموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط، ويتكون الهيكل التنظيمي لمبنى الحضنة من إدارة عامة وست مديريات هي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، مديرية التجارة، مديرية الجودة ومديرية التمويل، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمبنى الحضنة:

1- المديرية العامة

وتتكون من المدير العام وهو صاحب القرار ويمكن تلخيص مهامه في:

-السهر على تطبيق القوانين الأساسية الداخلية للمؤسسة.

-لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة.

-له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها.

-العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية.

-المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه.

-عقد الاجتماعات والإشراف عليها.

- إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها.

- إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح.

- اقتراح الحلول والاستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.

ويوجد ضمن المديرية العامة:

- السكرتارية :التي تقوم بتنظيم المواعيد وجمع المعلومات الأخيرة يوميا، والتنسيق بين الإدارات ومكاتب المديرية.
- المكلف بالعلاقات والأعمال القانونية :ويقوم بإدارة وتسيير كل ما يخص المؤسسة من النواحي القانونية والعلاقات العامة.
- مراقبة التسيير .
- المكلف بالمالية .

2- الإدارة العامة:

وتحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين

- مصلحة المحاسبة المالية :يتولى مهام تسييره إطار له 28 سنة خبرة في هذا المجال يساعده في ذلك محاسبين آخرين ويتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية.

ويقوم هذا الفرع بعدة مهام من بينها نذكر :

*مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات.

*مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات.

*السهر على تحقيق الموازنات، كما أنها تصدر وتتابع الصكوك ودفعها لأجل قبضه.

*السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن.

*متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية).

*العمل على استهلاك المواد في وقتها.

*السهر على التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات.

*الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية)

*السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.

-مصلحة الوسائل العامة.

-السكرتارية.

3- مديرية الإنتاج

تعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، وهي التي تتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من الأمانة وخمس ورشات، حيث أن ورشتي الجبن والعصير بدا النشاط بهما في سنة 2010 فقط، ومن أهم المهام المسندة لمديرية الإنتاج:

-إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا.

-دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية.

-العمل على تحسين نوعية المنتج.

-السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة.

-وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:

❖ ورشة الحليب .

❖ ورشة المنتجات الحليبية .

❖ ورشة الجبن.

❖ ورشة العصير.

❖ ورشة الحليب والمنتجات بالقارورات.

4- المديرية التقنية

تعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تملكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديد، حيث انه من أهم مهامها إصلاح التعطيل والأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، وكذا أجهزة التكييف والتبريد الخاصة بالمخازن وتشغيل هذه الأجهزة 24/24 سا، ويتفرع منها :

مصلحة الصيانة والتجهيز.

مصالح الأعمال الحديثة.

مصلحة القواعد.

مكتب المناهج.

مصلحة قطع الغيار.

سكرتارية مشتركة بين مديرية الإنتاج والمديرية التقنية.

5- المديرية التجارية

يرأسها إطار متحصل على شهادة الليسانس في التسويق مع 10 سنوات خبرة في الميدان، ويقوم بتسيير عمليات الفوترة والصندوق، وتعتبر هذه المديرية الأساس في الجانب التجاري، وتقوم عليها المؤسسة، ويمكن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع عنها المصالح التالية:

- مصلحة الزبائن.

- مصلحة المبيعات :ومن مهام هذه المصلحة ما يلي:

إعطاء معلومات حول السلع والجودة والنوعية.

إعلام الزبائن في حال إنتاج منتج جديد، أو إدخال تحسينات على المنتجات الحالية ..

تقوم بدراسة حالة المبيعات بين الارتفاع والانخفاض.

-مساعد التسويق.

-مصلحة جمع الحليب النئ

-تسيير المنتجات النهائية

-السكرتارية

6- مديرية الجودة والبحث والتطوير

كما تعمل على مراقبة الجودة ونظافة المنتجات من أهم مهامها تطوير المنتجات والرفع من جودتها النهائية، وتتفرع إلى:

قسم مراقبة الجودة :ويهتم بمراقبة جودة المنتجات النهائية مباشرة فور خروجها من ورشات الإنتاج، حيث تولي المؤسسة درجة كبيرة من الأهمية للجودة، وتجعلها من أهم أهدافها لإيمانها بان الجودة احد شروط المنافسة.

قسم مراقبة النظافة :إن المنتجات التي تنتجها المؤسسة تدخل ضمن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذه المنتجات تتطلب درجة عالية من النظافة داخل المصنع، لذلك تم استحداث هذا الفرع حتى يتسنى تقديم منتجات تتوافق مع معايير النظافة والأمن الصحي، على اعتبار أن حماية المستهلك والمحافظة على صحته في قمة أولويات المؤسسة، واحد الأهداف الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

قسم البحث والتطوير :تم استحداث هذا القسم مؤخرا لإدراك المؤسسة بأهمية البحث والتطوير في المنافسة من أجل تحسين المنتجات الحالية للمؤسسة، إضافة إلى العمل على إنتاج منتجات جديدة

مستقبلاً، عند الانتهاء من انجاز مخبر خاص به .ويعمل في هذا الفرع مجموعة من المهندسين في الكيمياء والبيولوجيا.

في كل الفروع والمصالح التالية هناك مخبر خاص متخصص في ناحية معينة من المنتج كالميكروبيولوجي حيث يقوم بالمتابعة المستمرة لجميع مراحل الإنتاج للتأكد من جودة المنتج.

7- مديرية التموين : وتتلخص في مختلف الوسائل، من معدات السلع والمواد الأولية من اجل الإنتاج، والمواد الأخرى كالأغلفة والعلب...، وتنقسم إلى:

مصلحة المشتريات المحلية.

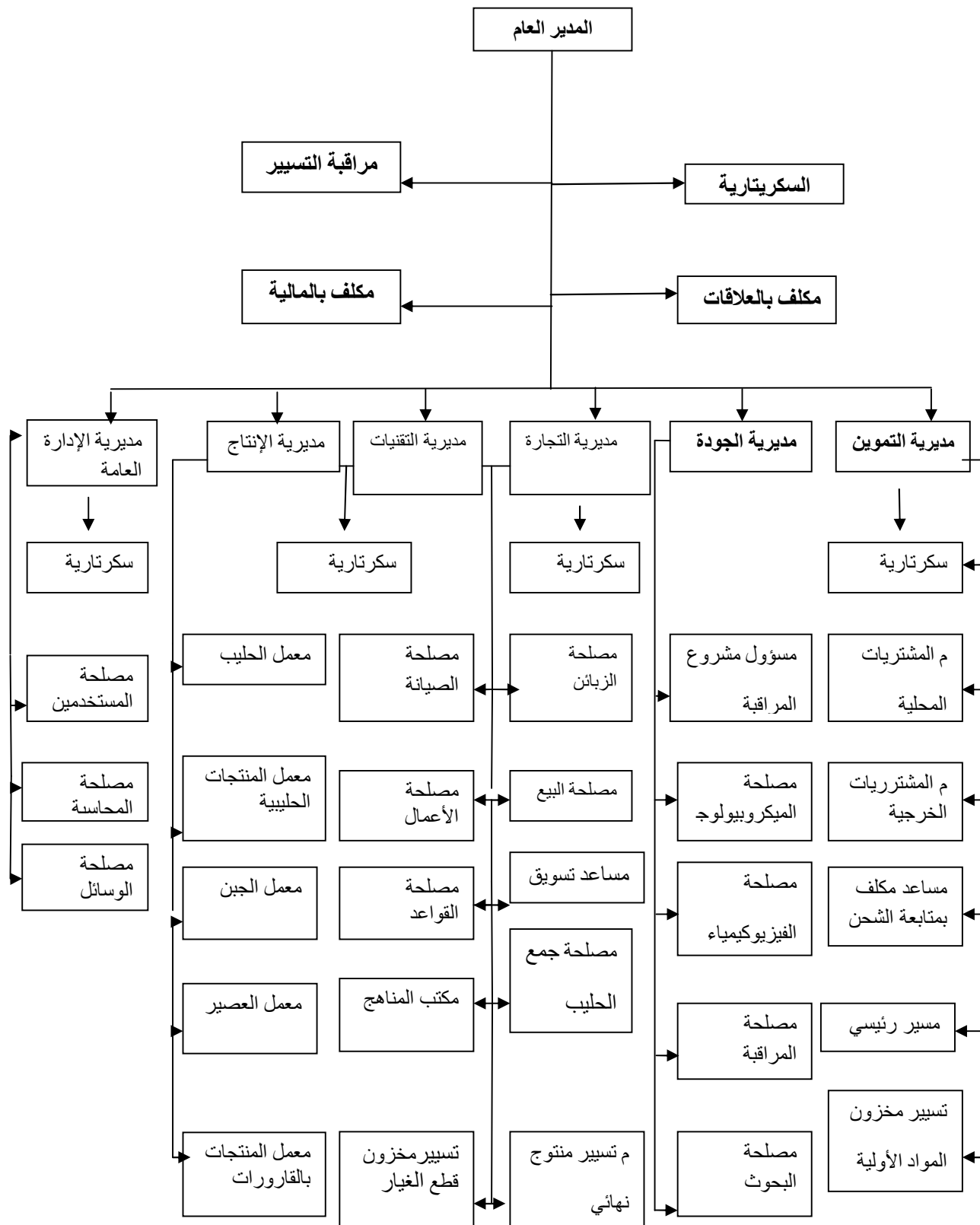
مصلحة المشتريات الخارجية.

مساعدة مكلف بمتابعة الشحن.

تسيير أساسي .

تسيير المواد الأولية.

الشكل رقم (09) يوضح الهيكل التنظيمي لمدينة الحضنة:



المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة (أصول/خصوم)

الجدول (03): الميزانية المالية المختصرة للفترة (2011-2014)

الأصول	2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول الثابتة	1267046761.53	48.61	1241595748.85	46.31	1222833295.72	51.09	1743152699.46	65.83
الأصول المتداولة	1338981891.46	51.40	1439063060.61	53.68	1170450656.66	48.9	904640351.59	34.16
قيم الاستغلال	198421082.17	7.61	17851391.22	6.65	80194647.80	3.35	169259857.95	6.39
قيم قابلة لتحصيل	4521599110.49	17.35	441296671.44	16.46	45838009.99	1.91	56374478.05	2.12
قيم جاهزة	688400898.80	26.41	819251997.95	30.56	1044417998.87	43.63	679006015.59	25.64
مجموع الأصول	2606028652.99	100	2680658809.46	100	2393283952.38	100	2647793051.05	100
الخصوم	2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأموال الدائمة	1430761889	54.90	1514430343.86	56.49	1619503491.18	67.66	19518220052.63	73.71
أموال خاصة	1385436125.01	53.16	1462765537.64	54.57	1576792048.48	65.88	168881373.95	63.78
ديون طويلة الأجل	45325764.25	1.73	51664806.22	1.93	42711442.29	1.78	263005078.68	9.93
ديون قصيرة الأجل	1175266763.73	45.09	1166222465.60	43.51	773780461.25	32.33	965972998.42	26.28
مجموع الخصوم	2606028652.99	100	2680658809.46	100	2393283952.38	100	2647793051.05	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01 - 02).

نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة لفترة (2011-2014) أن الأصول الثابتة شهدت زيادة في النسبة من سنة إلى أخرى مقارنة بالأصول المتداولة، فقد شهدت تذبذب وتراجع من سنة إلى أخرى حيث شهدت زيادة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، إلا أنها تتراجع لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 34.16% من مجموع الأصول.

أما في جانب الخصوم نلاحظ أن مجموع الخصوم في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة الزيادة في الأموال الدائمة حيث حققت أعلى نسبة لها سنة 2014 بمعدل 73.71%.

و بالرغم من أن الديون قصيرة الأجل في تناقص مستمر لكن قيمتها بقية تمثل نسبة اكبر من الديون طويلة الأجل التي هي في تزايد ولكن بنسبة طفيفة نظرا لاعتمادها على سياسة تسديد الديون طويلة الأصل، ما يبين أن الهيكل المالي في هذه الفترة تشكل من الزيادة في رأس المال مع تركيز المؤسسة على تمويل نشاطها من خلال ديون قصيرة الأجل وذلك بسبب تجنب المؤسسة تحمل أعباء ثابتة إضافة (ديون القروض طويلة الأجل)

أما سبب استخدام التمويل قصير الأجل من طرف المؤسسة يمكن أن يكون بسبب زيادة معدلات الربحية بالإضافة إلى سهولة الحصول عليه وانخفاض تكلفته

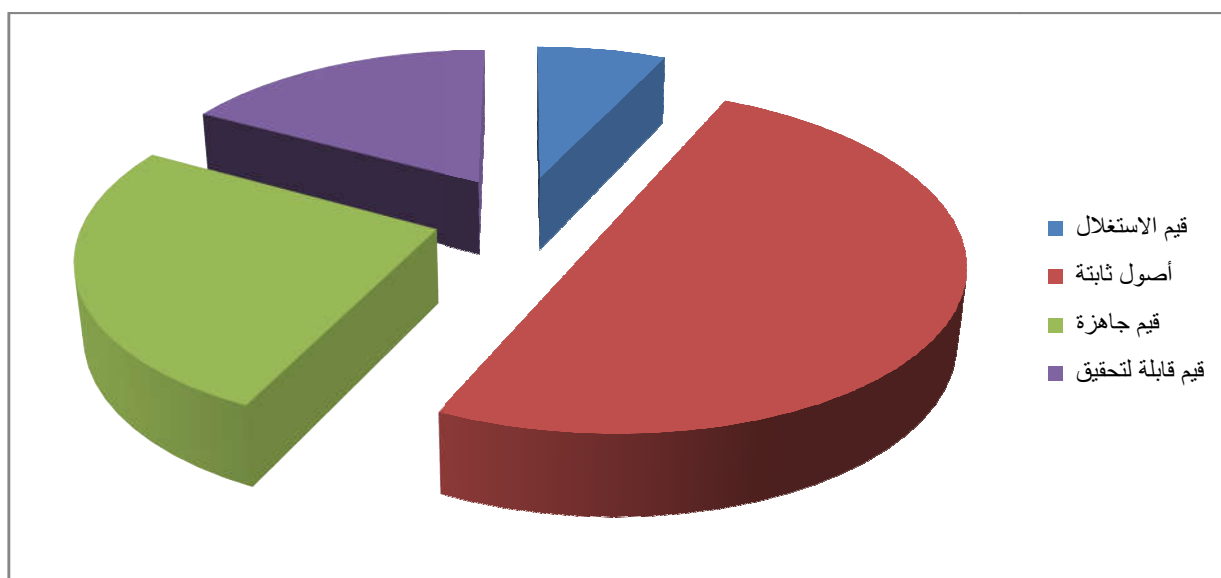
تحليل التطور النسبي وخصوم الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2011-2014)

1- أصول الميزانية المالية بواسطة الدوائر النسبية:

الشكل (10) التمثيل البياني لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة (2011-2014)

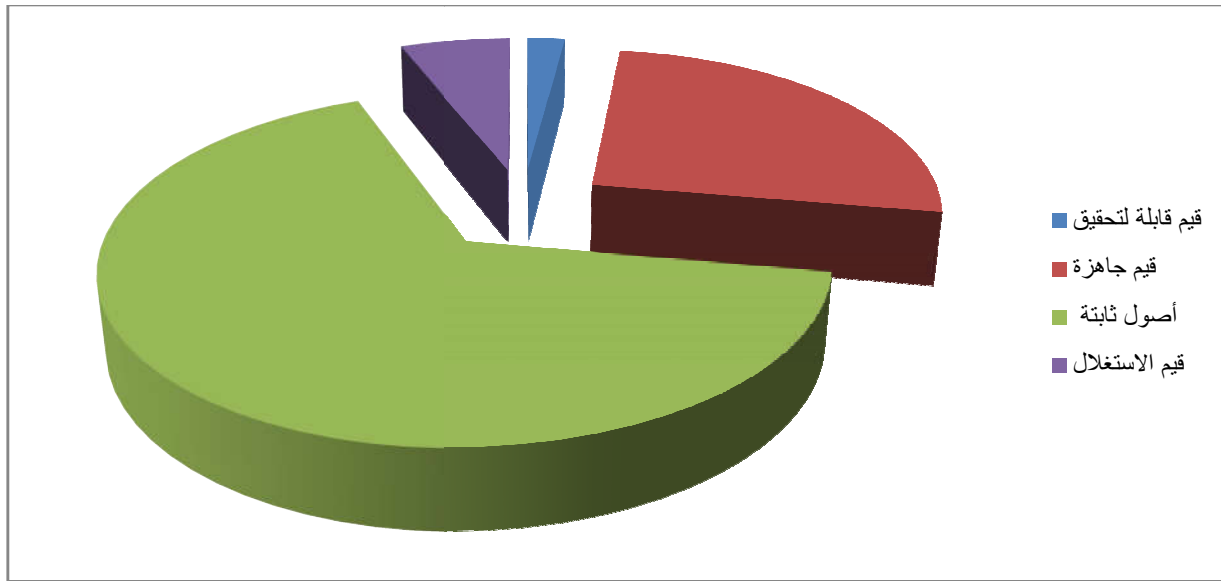
أصول 2011:

7.16%	قيم الاستغلال
48.61%	أصول ثابتة
26.41%	قيم جاهزة
17.37%	قيم قابلة لتحقيق



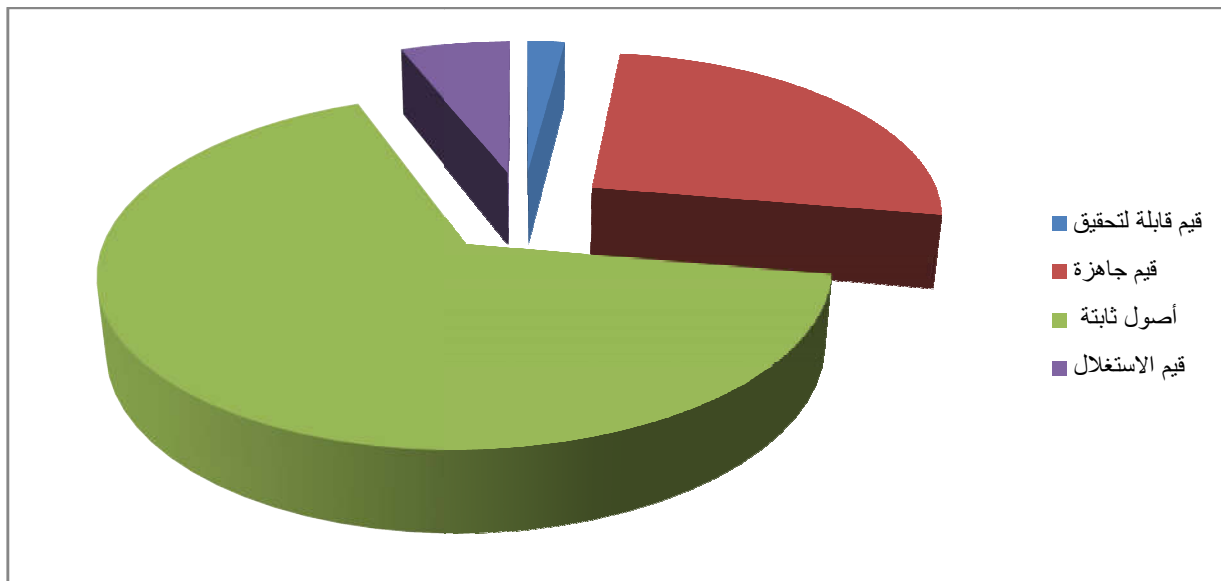
أصول 2012:

قيم الاستغلال	6.65%
أصول ثابتة	46.32%
قيم جاهزة	30.57%
قيم قابلة لتحقيق	16.46%



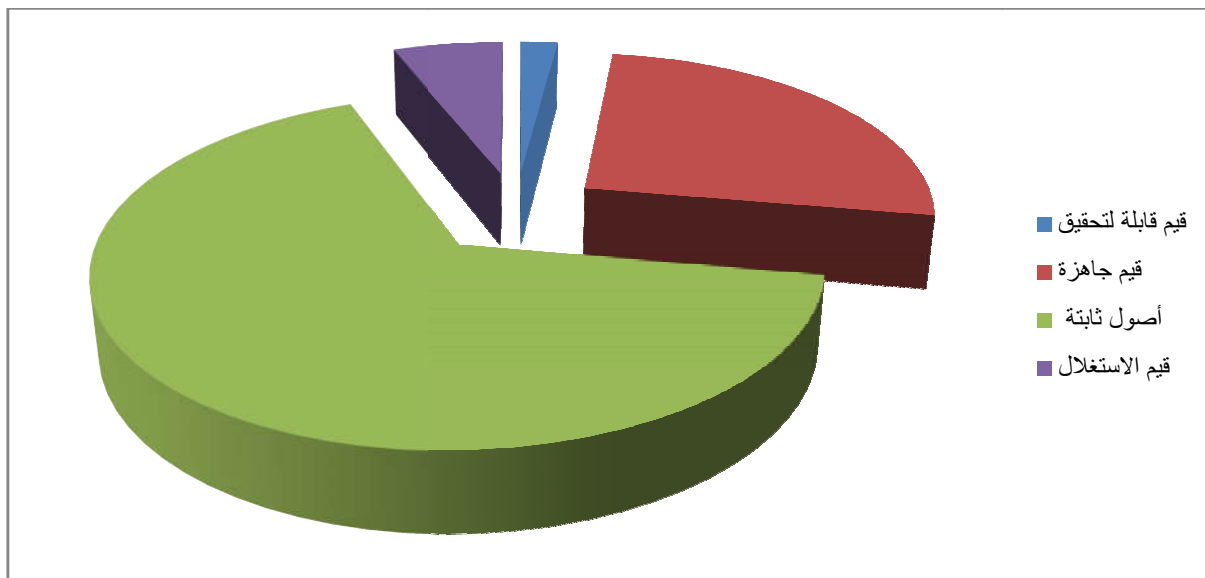
أصول 2013:

قيم الاستغلال	3.36%
أصول ثابتة	51.09%
قيم جاهزة	43.63%
قيم قابلة لتحقيق	1.92%



أصول 2014:

قيم الاستغلال	6.40%
أصول ثابتة	65.84%
قيم جاهزة	25.64%
قيم قابلة لتحقيق	2.12%



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على جدول لميزانية المالية المختصرة (جانب أصول)

تعليق:

يبين الشكل (10) أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة سنتي 2011 و 2012 حيث قدرة سنة 2011 بـ 48.61 % وانخفضت سنة 2012 إلى 46.31 % في حين سجلت ارتفاع متتالي سنتي 2013 و 2014 بنسبة 51.09 % لسنة 2013 و 65.83 % سنة 2014.

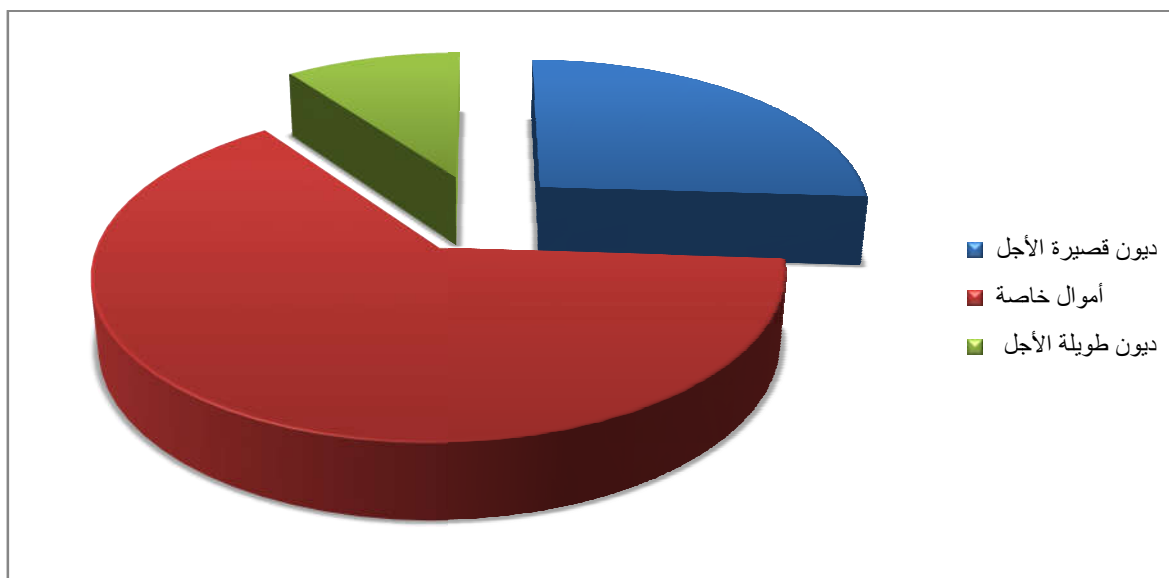
أما الأصول المتداولة فسجلت هي الأخرى تذبذب فبعدها سجلت نسبة 51.40 % سنة 2011 زادت نسبها سنة 2012 وسجلت 53.68 % وبعدها انخفضت خلال سنتين اللاحقتين حيث سجلت ادني مستوى لها سنة 2014 بنسبة 34.16 %.

2- خصوم الميزانية المالية بواسطة الدوائر النسبية :

الشكل رقم (11) : التمثيل البياني للخصوم الميزانية المالية المختصرة لفترة (2011 - 2014)

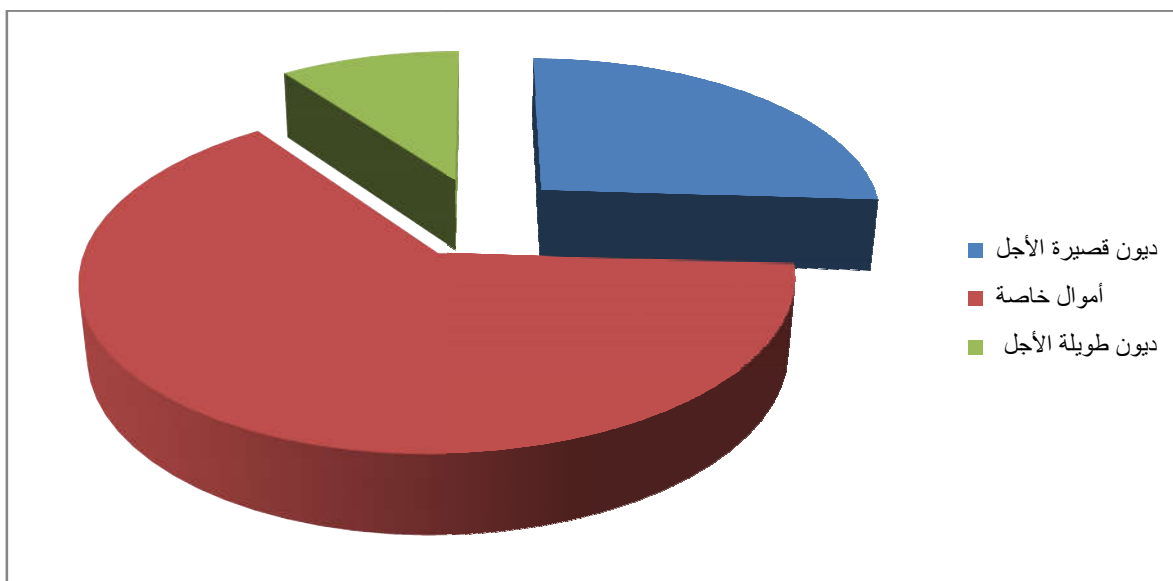
خصوم 2011:

ديون طويلة الأجل	1.74%
أموال خاصة	53.17%
ديون قصيرة الأجل	45.09%



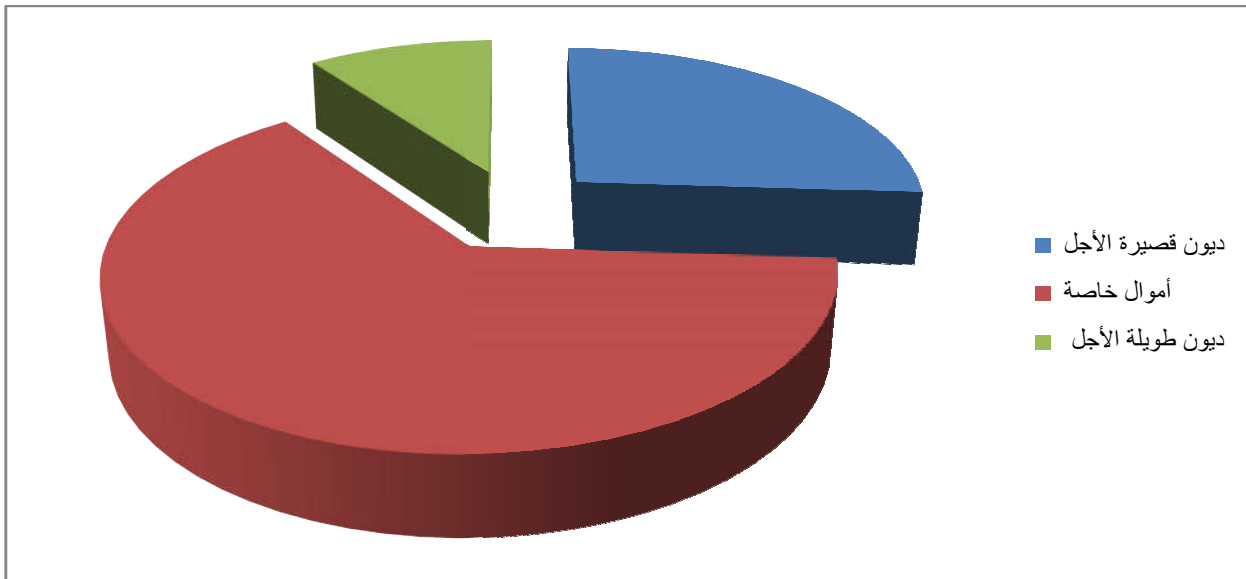
خصوم 2011:

ديون طويلة الأجل	1.92%
أموال خاصة	54.57%
ديون قصيرة الأجل	43.51%



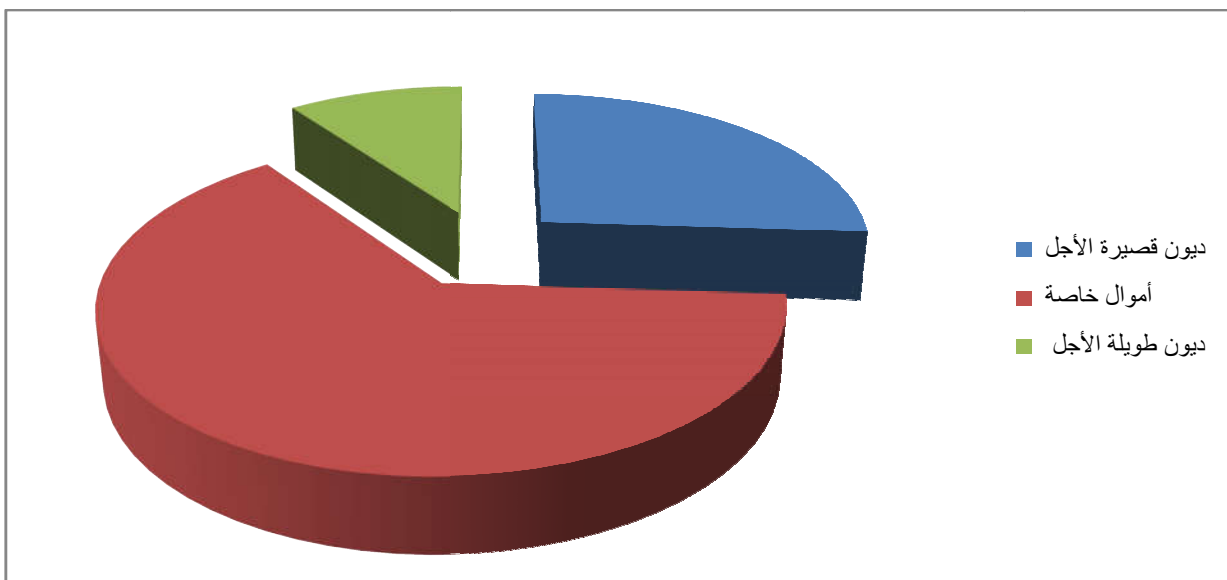
خصوم 2013:

ديون طويلة الأجل	1.78%
أموال خاصة	65.88%
ديون قصيرة الأجل	32.34%



خصوم 2014:

ديون طويلة الأجل	9.94%
أموال خاصة	63.78%
ديون قصيرة الأجل	26.28%



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة جانب خصوم .

تعليق:

يبين الشكل رقم (11) أن نسبة الأموال الخاصة كانت في زيادة ففي سنة 2011 سجلت نسبة 53.16% وزادت في بقية السنوات حيث سجلت اعلي مستوى لها سنة 2013 بنسبة 65.88% وتراجعت سنة 2014 حيث سجلت 63.78% .

أما نسبة الديون طويلة الأجل فكانت بأعلى قيمة لها سنة 2014 قدرت بـ 9.93 % ، أما بالنسبة لديون قصيرة الأجل فقد كانت في تراجع من سنة إلى أخرى حيث حققت أدنى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 26.28% .

المطلب الثاني : تحليل النتائج و مناقشتها

أولاً: تحليل مؤشرات التوازن المالي:

1- رأس المال العامل:

تعريف: يعتبر رأس مال من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابرز التوازن المالي في الأجل الطويل ، ويحسب رأس مال العامل انطلاقاً من الميزانية المالية بطريقتين مختلفتين هما:

من اعلي الميزانية : رأس مال العامل = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية : رأس مال العامل = الأصول المتداولة- د ق. أ.

أنواعه:

هناك عدة أنواع لرأس مال نذكر منها:

❖ **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالطرق الآتية :

$$\text{ر.م.ع.خ} = \text{رأس مال العامل} - \text{د. ط. أ}$$

$$\text{ر.م.ع.خ} = \text{رأس مال العامل} - \text{مجموع الديون}$$

❖ **رأس المال العامل الإجمالي :** هو مجموع عناصر الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

ر. م. ع. إجمالي = مجموع الأصول المتداولة

ر. م. ع. إجمالي = مجموع الأصول - الأصول المتداولة

❖ رأس المال العامل الخارجي : وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الرأس مال العامل الإجمالي ، أو الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

ر. م. ع. الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

2- احتياجات رأس المال العامل

تعريفه: ويعني أن على المؤسسة أن تغطي مديونيتها (احتياجات الدورة) فالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) إذا كان هنا فرق موجب بين الطرفين ، فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وهو ما يعرف باحتياجات رأس مال العامل، اي تتمثل في الفرق بين الديون قصيرة الأجل الأصول المتداولة.

إ. ر. م. ع = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

إ. ر. م. ع = (قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل + تسبيقات بنكية)

3- الخزينة

تعريف: هي الموارد التي تبقى في المؤسسة بعد تميلها الاستثمارات و الاستغلال دون اللجوء الى القروض البنكية ، وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

الخزينة = ر. م. ع - إ. ر. م. ع¹

¹ - بهدي عمر: مدى مساهمة النظام المحاسب المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة اليسانس في علوم التدبير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 12، ص 13.

1-1- حساب رأس المال العامل:

جدول رقم (04): حساب رأس مال العامل بطريقتين :

رأس مال العمل من أعلى الميزانية				
	2014	2013	2012	2011
الأموال الدائمة	1951820052.63	1619503491.13	1514430343.86	1430761889
الأصول الثابتة	1743152699.46	1222833295.72	1241595748.85	126704671.53
رأس مال العامل	208667353	396670196	272834595	163715128
رأس مال العامل من أسفل الميزانية				
	2014	2013	2012	2011
أصول متداولة	904640351.59	1170450656.66	1439063060.61	1338981891.46
ديون قصيرة اجل	695972998.42	773780461.25	1166228465.60	1175266763.73
رأس مال العامل	208667353	396670196	272834595	163715128

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانية المالية المختصرة

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال أربع سنوات موجب وهذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة و منه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال الأربع السنوات ونلاحظ أن رأس مال العامل قد ارتفع في سنة 2013 ولكن سنة 2014 قد انخفض وذلك نتيجة انخفاض في ديون قصيرة الأجل بالتحديد وعلى العموم فإن رأس مال العامل موجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة.

1-2- حساب احتياج رأس المال العامل:

الجدول رقم (05): احتياج رأس مال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

البيان	2011	2012	2013	2014
احتياجات الدورة = أصول متداولة - قيم جاهزة	650580992.2	619811062.66	569032657.79	225634336
موارد الدورة = ديون قصيرة الأجل	1175266763.73	1166228465.60	773780461.25	695972998.42
احتياج رأس مال العامل	-524685770.8	-546417402.94	-204747803.46	-470338662.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المالية المختصرة .

التعليق :

نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل سالب خلال الأربع سنوات وهذا يعني أن مؤسسة مطاحن الحضنة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية ، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل بل يجب عليها التفكير في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردودها .

1-3- حساب الخزينة :

الجدول رقم (06): حساب الخزينة

الخزينة = رأس مال العامل - احتياج رأس مال العامل

البيان	2011	2012	2013	2014
رأس مال العامل	163715128	272834595	396670196	208667353
ا.ر.م.ع	-524685770.8	-546417402.94	-204747803.46	-470338662.42
الخزينة	688400898.8	819251997.9	601417999.4	679006015.4

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (05/04) .

التعليق:

الخزينة موجبة هذا الدليل على أن المؤسسة غطت كامل احتياجاتها وهو دليل على وجود توازن مالي في المؤسسة ولكن يجب عليها القيام بعملية استثمار جديدة، حتى لا تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة.

ثانيا: تحليل النسب المالية:

تعريف نسب الهيكل المالي:

و هب النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لإغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

وتساعد النسب الهيكلية ادارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي لها و ذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

1- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية

2- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم².

1- نسب الهيكل المالي للمؤسسة:

الجدول رقم (07): نسب الهيكل المالي للفترة (2011 – 2014)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
هيكل الأصول					
هيكل الأصول المالية	الأصول الثابتة/إجمالي الأصول	0.49	0.46	0.51	0.66
هيكل الأصول المتداولة	الأصول المتداولة / إجمالي الأصول	0.51	0.53	0.49	0.34
هيكل الخصوم					
هيكل الأموال الدائمة	الأموال الدائمة/ مجموع الخصوم	0.55	0.56	0.68	0.74
هيكل الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/ إجمالي الخصوم	0.53	0.55	0.66	0.64
هيكل د.ط.الأجل و د.ط.د.ق.ا.مجموع الخصوم	د.ط.د.ق.ا.مجموع الخصوم	0.47	0.45	0.34	0.36
هيكل ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل/ إجمالي الخصوم	0.45	0.44	0.32	0.26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

² - ملكية زغيب: مرجع سابق ذكره، ص77.

تقيس نسب الهيكل المدى الذي توصلت إليه المؤسسة في اقتصادها على الأموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين ارتباط الموجود بين رأس المال و الالتزامات المترتبة عليه.

2-نسب التمويل:

الجدول رقم (08): يمثل نسب تمويل للفترة (2011-2014)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/أصول الثابتة	1.13	1.22	1.32	1.12
نسبة التمويل الذاتي	الأموال خاصة/ الأصول الثابتة	1.10	1.18	1.30	0.96
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.47	0.45	0.33	0.36
نسبة الاستقلالية المالية	أمال خاصة/ مجموع الديون	1.130	1.80	1.93	1.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

تعليق:

نسبة التمويل الدائم : نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد طيلة سنوات الدراسة ، كما أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة تجاوزت 100% خلال سنوات الدراسة ، وقد شهدت هذه النسبة تذبذب من سنة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2011 ما قيمته 1.13

لترتفع سنة 2012 و 2013 وتعود لانخفاض لتسجيل أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 1.12

2- نسبة التمويل الذاتي: أن النسبة اكبر من الواحد على اغلب فترات الدراسة ، وقد شهدت هذه النسبة تزايد خلال سنوات 2012 و 2013 حيث سجلت اعلي مستوى لها سنة 2013 بقيمة 1.30 وبعدها انخفضت حيث سجلت سنة 2014 ادني قيمة بـ 0.96

3- نسبة التمويل الخارجي : نلاحظ أن النسبة اقل من 0.5 طيلة سنوات الدراسة ، حيث سجلت أدنى قيمت لها سنة 2013 بقيمة 0.33

4- نسبة الاستقلالية المالية : نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية اكبر من طيلة سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بقيمة 1.93 وأدنى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 1.13.

تحليل:

1 - نسبة التمويل الدائم: هي اكبر من الواحد ، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة من أموالها الدائمة وبقي لها هامش أمان من رأس المال العامل يغطي احتياجات الاستغلال، وهذا ما يدل على إن المؤسسة متوازنة ماليا.

2-نسبة التمويل الذاتي: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي خلال سنوات 2011 إلى 2012 اكبر من الواحد، هذا يدل على أن المؤسسة باستطاعتها تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي أن المؤسسة ليست في حاجة إلى الموارد الخارجية لتمويل أصولها الثابتة ،إلا أن النسبة انخفضت خلال سنة 2014 بنسب حصولها على قرض من اجل شراء معدات وأدوات جديدة

3-نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية تتراوح بين 1.13 و 1.93 وهذه النسبة تدخل ضمن مجال النسبة المثلى أي يبين 1 و 2 مما يعني أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة من تسديد قيمة الديون و الفوائد الربوية في مواعيد استحقاقها وباستطاعتها الحصول على قروض إضافية بدون ضمان

4-نسبة التمويل الخارجي : أن نسبة التمويل الخارجي انخفضت خلال سنة 2013 بالمقارنة مع السنوات التي قبلها مما يجعل المؤسسة قادرة على سداد ديونها في مواعيدها.

3-نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند أجل استحقاقها .

الجدول رقم (09): يمثل حساب نسبة السيولة (2011- 2014)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	أصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1.14	1.23	1.51	1.29
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة لتحويل ديون قصيرة الأجل	0.97	1.08	1.4	1.05
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	0.59	0.70	1.35	0.97

المصدر : من أعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

5- نسبة السيولة العامة : نلاحظ أنها كانت جيدة عموما مما يعني أن المؤسسة لهما إمكانية الوفاء

بالتزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك أن الشركة تحقق فائض في السيولة ولهذا فهي متوازنة ماليا.

6- نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين

0.3 و 0.5

7- نسبة السيولة الفورية: نلاحظ أن هذه النسبة تشهد توازن و هذا ما يسمح بعدم التأثير على ربحية

المؤسسة.

4-نسب المردودية

تقيس معدلات المردودية قدرة الشركة على تسديد أموال المقترضة و الالتزامات طويلة الأجل وكذا المدى

الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على الأموال الغير في تمويل احتياجاتها

جدول رقم (10): حساب المردودية الاقتصادية و المالية لمطاحن الحضنة (2011-2014)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	8.20%	5.28%	7.23%	6.63%
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال + ف م / الأصول الاقتصادية	5.99%	4.19%	4.85%	5.9%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ملحق رقم (03) .

تعليق:

أن الشركة حققت نسبة مردودية جيدة خلال السنوات الأربع فكل دينار مستثمر يساهم في النتيجة الصافية للشركة ، الأمر الذي قد يفسر من هذه الناحية اعتماد مؤسسة مطاحن الحضنة في سلوكها التمويلي على التمويل الذاتي بنسبة مرتفعة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى ، وبالتالي فإن العلاقة بين معدل المردودية لمؤسسة مطاحن الحضنة ونسبة الاستدانة في هيكلها المالي علاقة عكسية ، كما أن هذه المردودية تجعل المؤسسة تتمتع بمرونة اكبر في تسديد التزاماتها المالية .

نلاحظ كذلك أن معدل المردودية الاقتصادية يشهد توازن خلال الفترة المدروسة ، فالمؤسسة لم تلجأ إلى الديون كمصدر تمويل نظرا لتأثير السلبي على مردودية الأموال الخاصة (مردودية مالية) لان المردودية الاقتصادية لا تغطي أعباء الاقتراض.

ثالثا: اثر الرفع المالي:

اثر الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية.

جدول رقم (11) : اثر الرفع المالي فترة (2011-2014)

البيان	2011	2012	2013	2014
مردودية مالية	8.20%	5.28%	7.23%	6.63%
مردودية اقتصادية	5.99%	4.19%	4.85%	5.90%
اثر ارفع مالي	2.21%	1.09%	2.38%	0.73%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق رقم (10)

إن دراسة اثر الرفع المالي لمطاحن الحضنة للفترة المدروسة والتي نجدها تتميز بإيجابية ، وهذا ما ينبئنا بتفوق المردودية الاقتصادية على التكلفة الفعلية لأموال الاستدانة إلا أن اثر الرفع المالي عرف تغيرا عبر الفترة المدروسة حيث بلغ سنة 2011 نسبة 2.21% لينخفض سنة 2012 بنسبة 1.09% نتيجة الانخفاض المحسوس نتيجة الاستغلال الذي تميزت به هذه السنة ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2014 ، ورغم كل ما سبق تبقى مؤسسة مطاحن الحضنة تحضي بأثر رفع مالي ايجابي نتيجة اللجوء إلى استخدام أموال الذاتية من اجل تعظيم عوائدهم الصافية والتي تقاس بالمردودية الحالية.

رابعا: معدل نمو المؤسسة:

لمعرفة إذا كانت المؤسسة في مرحلة نمو أو لا يكون ذلك من خلال قياس تطور رقم الأعمال حيث ان:

ر.ع (n): رقم أعمال السنة الحالية

ر.ع (n-1): رقم أعمال السنة السابقة

حيث تكون العلاقة كآتي:

معدل النمو (n) = (قيمة العنصر في السنة (n-1) - قيمة العنصر في (n))

العنصر في السنة (n)

الجدول رقم (12): حساب نسبة النمو.

البيان	2011	2012	2013	2014
نسبة النمو		-9.97%	-0.15%	12.15%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03)

من خلال الجدول أعلاه ، تبين لنا أن نسب النمو متفاوتة حيث شهد معد النمو انخفاضا بنسبة (9.97%) و (0.15%) في سنتي 2012 - 2013 على التوالي حيث يعود هذا الانخفاض الى انخفاض نشاط المؤسسة محل دراسة خلال هذه الفترة وهذا يعني تخلي المؤسسة على بعض العقود المبرمة وكذلك بسبب التغيير في الإستراتيجية، حيث استطاعة المؤسسة استعاد نشاطها خلال 2014

وبهذا تمكنت من استعادة نموها بشكل جيد وبنسبة 12.15% ويرجع هذا التطور و الارتفاع في النمو إلى زيادة الطلب على اقتناء آلات جديدة ، إذا فتحقيق مستويات عالية من رقم الأعمال يعطي المؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل احتياجاتها ذاتيا ، لكن هذا يتفق مع حجم المصاريف ومدى قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال.

خامسا: النتائج

بالنسبة لمؤسسة مطاحن الحضنة ومن خلال ما تقدم تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية وتبين لنا أن المؤسسة استطاعة تحقيق توازن مالي خلال كافة سنوات الدراسة و كذلك تحقيق استقلالية مالية، مما يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة بحيث:

سجلنا خلال سنة 2011 أن المؤسسة اعتمدت على 53.16% من الأموال الخاصة و 1.73 % من ديون طويلة الأجل و 45.09% من ديون قصيرة الأجل ،من خلال هذا المزيج التمويلي استطاعة المؤسسة تحقيق معدلات مردودية جيدة حيث كانت 8.20 % بالنسبة للمردودية المالية و 5.99% بالنسبة للاقتصادية ،أي أن المؤسسة اعتمدت بنسبة اكبر من 90 % على التمويل الذاتي دون اللجوء إلى الاستدانة وهذا ما تبين من خلال أثر الرفع المالي الذي كان موجب وبنسبة 2.21 % .

أما فيما يخص سنة 2012 اعتمدت المؤسسة على 54.57 % من الأموال الخاصة و 1.93% و 43.51 % ديون طويلة وقصيرة الأجل على التوالي سجلنا أن نسبة المردودية انخفضت حيث كانت بنسبة 5.28 % مردودية مالية و 4.19% مردودية اقتصادية هذا الانخفاض راجع إلى زيادة نسبة الديون طويلة الأجل وهذا ما تبين من خلال أثر الرفع المالي حيث سجل نسبة منخفضة تساوي 1.09 %.

في سنة 2013 وحيث كانت كل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل 65.88 % و 1.78% على التوالي و 32.33% بالنسبة للديون قصيرة الأجل ،سجلنا أن المردودية ارتفعت حيث كانت 7.23 % مردودية مالية و 4.85% اقتصادية مما يدل ربما على أن المؤسسة استفادة من سرعة تحصيل ديون الزبائن وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الرفع المالي بنسبة 2.38%.

في سنة 2014 كان اعتماد المؤسسة من مصادر التمويل المتاحة على 63.78 % و 9.93% و 26.28% أموال خاصة وديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل على التوالي ومن خلال هذا المزيج التمويلي حققت المؤسسة نسبة مردودية منخفضة حيث كانت 6.63% مردودية مالية و 5.9% مردودية

اقتصادية، وكان سبب هذا التراجع هو الزيادة في الديون طويلة الأجل وانخفاض في الديون قصيرة الأجل وانخفاض في الديون قصيرة الأجل وهو ما أثر على الرفع المالي حيث انخفض بنسبة 0.73% أي أن المؤسسة قامت بعملية استئانة.

المبحث الثالث: دراسة حالة ملبنة الحضنة

المطلب الأول : تقديم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة الحضنة (2011 - 2013)

الجدول رقم (13): الميزانية المختصرة لسنوات (2011 - 2013):

الأصول	2011	%	2012	%	2013	%
الأصول الثابتة	384854120700	61.66	4345657120.00	52.45	5205101783.00	51.87
الأصول المتداولة:	2392054522.00	38.33	3938118345.00	47.54	4829733717.00	48.12
8- قيم	1743023705.00	27.93	2702294310.00	32.62	3044396842.00	30.33
الاستغلال	604844627.00	9.69	1203218567.00	14.52	1684488265.00	16.78
9- قيم قابلة لتحقيق	441866190.00	0.70	32605468.00	0.39	100848610.00	01
10- قيم جاهزة						
مجموع الأصول	6240595729.00	100	8283775465.00	%100	10034835500.0	%100
		%			0	
الخصوم	2011	%	2012	%	2013	%
الأموال الدائمة:	3741502073.00	60.00	4231283515.00	51.07	4357591585.00	43.42
11- أموال خاصة	1430527083.00	22.92	1764714290.00	21.30	1965387882.00	19.58
12- ديون طويلة الأجل	2310974990.00	37.03	2466569225.00	29.77	2392203703.00	23.83
ديون قصيرة الأجل	2499093657.00	40.00	4052491950.00	48.92	5677243915.00	56.57
مجموع الخصوم	6240595729.00	%100	8283775465.00	%100	10034835500.0	%100
					0	

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (06)

تعليق:

من خلال الميزانية المالية لفترة (2011-2013) نلاحظ أن الأصول الثابتة شهدت تراجع في النسبة من سنة إلى أخرى مقارنة بالأصول المتداولة فقد شهدت تزايد من سنة إلى أخرى حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2013 بنسبة 48.12.

إما جانب الخصوم نلاحظ أن مجموع الخصوم في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لزيادة في ديون قصيرة الأجل حيث حققت اعلي نسبة لها سنة 2013 بنسبة 56.57.

المطلب الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: تحليل مؤشرات التوازن المالي

1- حساب رأس المال العامل:

جدول رقم (14): حساب رأس مال العامل لفترة (2011-2013)

البيان	2011	2012	2013
الموال الدائمة	3741502073.00	4231283515.00	4357591585.00
أصول ثابتة	3848541207.00	4345657119.00	5205101783.00
راس مال العامل	-107039134.00	-114373604.00	-847510198.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المالية المختصرة الجدول رقم (13)

تعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل السالب خلال فترة الدراسة أي أن الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة ، لا هناك عدم توازن مالي على المدى الطويل ، هذه الوضعية تعبر عن عدم قدرة المؤسسة على التسديد أي الوفاء بديونها لأجل استحقاقها أي عدم وجود هامش أمان وتوازن في الهيكل المالي لهذه المؤسسة .

2- حساب احتياج رأس المال العامل:

جدول رقم (15): حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2011 - 2013)

البيان	2011	2012	2013
احتياج الدورة = أصول متداولة - قيم جاهزة	2347868333.00	3905512879.00	4722885108.00
موارد الدورة = (ديون قصيرة الأجل - سلوفات مصرفية)	1042353253.00	2209951621.00	2784659294.00
سلوفات المصرفية	1456740404.00	1842540329.00	2892584681.00
احتياج رأس مال العامل	1305515080.00	1695561258.00	1944225874.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

تعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سجلت احتياج في رأس المال العامل موجب خلال الفترة من (2001-2013) المدروسة ، وهذا يعني أن احتياجات الدورة اقل من موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في راس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

3- حساب الخزينة:

جدول رقم (16): حساب الخزينة لسنوات (2011 - 2013).

البيان	2011	2012	2013
رأس مال العامل	-107039134.00	-114373604.00	-847510198.00
احتياجات رأس مال العامل	1305515080.00	1695561258.00	1944225874.00
الخزينة	-1412554214.00	-1809934862.00	-2791736072.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على جدولين السابقين (14-15).

تعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سجلت خزينة سالبة خلال الفترة من (2011-2013)، وهي تدل على رأس مال العامل اكبر من رأس مال العامل وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا وهي في حالة عجز، وهذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافية ، ولهذا يجب

عليها أن تحصل حقوقها وأموالها من الزبائن، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة .

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية:

1- نسب الهيكل المالي للمؤسسة:

الجدول رقم (17): نسب الهيكل المالي للفترة (2011-2012).

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
هيكل الأصول				
هيكل الأصول الثابتة	أصول ثابتة/إجمالي الأصول	%0.61	%0.52	%0.51
هيكل الأصول المتداولة	الأصول المتداولة / إجمالي الأصول	%0.38	%0.47	%0.48
هيكل الخصوم				
هيكل الأموال الدائمة	أموال الدائمة/مجموع الخصوم	%0.60	%0.51	%0.43
هيكل الأموال الخاصة	أموال خاصة/ إجمالي الخصوم	%0.22	%0.21	%0.19
هيكل د.ط. الأجل وقصير الأجل	د.ط.أ.د.ق.أ/ مجموع الخصوم	%0.77	%0.78	%0.80
هيكل ديون قصيرة أجل	ديون قصيرة أجل/ إجمالي الخصوم	%0.40	%0.48	%0.56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

2- نسبة التمويل

جدول رقم (18): يمثل نسبة التمويل للفترة (2011 - 2013).

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة/أصول الثابتة	%97.22	%97.37	%83.72
نسبة التمويل الذاتي	أموال خاصة/ أصول الثابتة	%38.41	%41.75	%37.76
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/مجموع الأصول	%77.08	%78.70	%80.41
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/ مجموع الديون	%30.73	%27.83	%24.36

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

تعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة المدروسة أموالها الدائمة لا تغطي إلا نسبة 97.22% من الأصول الثابتة ، بمعنى أن المؤسسة استخدمت جزء من الديون قصيرة الأجل في تمويل أصول ثابتة، هذا بالنسبة لسنة 2011 وسنة 2012، أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ أن الأصول في ارتفاع مما أدى إلى انخفاض نسبة التمويل إلى 83.72%

ومن خلال جدول نسبة التحويل الذاتي خلال فترة المدروسة اقل من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، وهذا راجع إلى زيادة في الأصول الثابتة و رغبة المؤسسة التوسعية.

أما فيما يخص نسب التمويل الخارجي فهي متزايدة من سنة إلى أخرى تبين هذه النسب مستوى تغطية أصول المؤسسة بأموال خارجية ، هذا يدل أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة و تمويل أصولها.

وفيما يخص نسب الاستقلالية المالية فنلاحظ ، أن الديون اكبر من الأموال الخاصة وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على الديون وهي غير مستقلة مالياً، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، هذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون .

بالتالي رغم أن المؤسسة غير مستقلة مالياً اتجاه الغير، إلا أن لها القدرة تسمح لها من الاستفادة من هذه المديونية وتحكمها فيها تملك طاقة استئانة معتبرة، كما أنها قادرة على التسديد أو الوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من مخاطر المالية المحتملة كالإفلاس مثلاً .

3-نسبة السيولة:

الجدول رقم (19): يمثل نسب السيولة (2011- 2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	95.72 %	97.18 %	85.07 %
نسبة السيولة المختصرة	قيم للتحقيق + قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	25.97 %	30.87 %	31.45 %
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل	1.77 %	0.80 %	1.78 %

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على لميزانية المالية المختصرة

تعليق:

من خلال الجدول في أعلاه نلاحظ أن السيولة العامة لم تتجاوز الواحد خلال فترة الدراسة وهذا يعني انه لا يمكن للمؤسسة تغطية الديون قصيرة الأجل التي سوف تسدد في مواعيدها المحددة .

أما السيولة المختصرة من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة جداً ، هذا يعني أن منتجات المؤسسة لا تكفي لتغطية ديون قصيرة الأجل، لذا عليها البحث عن المصادر الأخرى .

أما عن السيولة الفورية فنلاحظ أن النسبة تعبر عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من ديون قصيرة الأجل وهي متذبذبة.

4-نسب النشاط :

1-4 الزبائن:

الجدول رقم (20): يوضح مدة تحصيل الزبائن وعدد التحصيلات من الزبائن 2011-2013.

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
مدة تحصيل الزبائن	(الزبائن + أوراق القبض)/ رقم أعمال السنوي TTC	19.53	15.26	11.75
أوراق القبض		0.00	0.00	0.00
عدد تحصيلات رقم أعمال السنوي/(الزبائن + أوراق القبض)		18.43	23.56	30.65

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (08)

تعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المدة التي تمكنتها عملية البيع لتحويل فيه الوحدات المباعة إلى سيولة هي في المتوسط 19.53 يوم بالنسبة لسنة 2011 و 15.26 و 11.75 لسنة 2012 و 2013 على التوالي.

ونلاحظ أن خلال أن عدد تحصيلات من الزبائن هي 18.43 دورات سنويا

2-4 الموردين:

الجدول رقم (21): مدة تسديد الموردين و عدد تسديد الموردين.

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
مدة تسديد الموردين	الموردين + أوراق الدفع/ المشتريات السنوية TTC	37.59	69.99	75.58
عدد تسديد الموردين	المشتريات السنوية/ الموردين + أوراق الدفع	9.58	5.14	4.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(08)

تعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مدة تسديد الموردين اكبر من مدة تسديد الزبائن ، هذا ما يعكس كفاءة تسيير المؤسسة وذلك عن طريق المفاوضات الدائمة من اجل تغطية مدة دفع للموردين وتقليص قدر الإمكان مدة تحصيل بالنسبة للزبائن وبهذا تتمكن المؤسسة من الاستفادة من تمويل خارجي إضافي وبدون فوائد .

ثالثا: التحليل بواسطة المردودية :

جدول رقم (23): المردودية المالية والاقتصادية للفترة (2011- 2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	16%	19%	14%
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / الأموال الاقتصادية	34%	35%	19%

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و حساب النتيجة .

تعليق:

تبين هذه النسبة (المردودية المالية) مستوى مشاركة الأصول الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استبعاد ورفع حجم الأموال الخاصة

رابعا: الرافعة المالية:

جدول رقم (24) أثر الرفع المالي (2011- 2013)

البيان	2011	2012	2013
المردودية المالية	16	19	14
المردودية اقتصادية	34	35	19
اثر الرفع المالي	-18	-16	-5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (23)

تعليق:

أن دراسة أثر الرفع المالي لمبلنة الحضنة للفترة المدروسة ، والتي نجدها تتميز سلبية ، يدل على عجز المردودية الاقتصادية أمام التكلفة الفعلية لأموال الاستدانة .

خامسا: دراسة معدل النمو

جدول رقم (25) : معدل النمو للفترة (2011-2013)

البيان	2011	2012	2013
نسبة النمو	%-18.10	%-20.46	%2.62

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ملحق رقم (07)

تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النمو منخفضة في السنوات 2011 و 2012 اما سنة 2013 فقد سجلت زيادة وهذه الزيادة تؤدي حتما إلى زيادة احتياجاتها من الموارد المالية.

سادسا: دراسة حجم المؤسسة

تستعمل القيمة المضافة كمقياس لحجم المؤسسة ، ويتم قياس تطور حجم المؤسسة

جدول رقم (26): حساب حجم المؤسسة

البيان	2011	2012	2013
قيمة مضافة - قيمة م (ن-1)	%25.20	%17.99	-%24.47
قيمة مضافة (ن-1)			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (07)

تعليق:

يمكن القول من خلال ما نلاحظه انه توجد علاقة عكسية بين الديون القصيرة الأجل وحجم المؤسسة وعلاقة موجبة بين حجم المؤسسة و المديونية ككل.

النتائج:

بالنسبة لمؤسسة ملبنة الحضنة ومن خلال ما تقدم من حسابات وتحليلات لبعض النسب والمؤشرات المالية، تبين لنا أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي مما يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية صعبة، و لقد سجلنا سنة 2011، أن الأموال الخاصة كانت 22.92 % و 37.03 %، 40 % ديون قصيرة وطويلة الأجل على التوالي، من خلال هذه المعدلات سجلنا نسب مردودية 0.16 % و 0.34 % مالية واقتصادية على التوالي وهي نسبة منخفضة نتيجة الارتفاع في الديون قصيرة الأجل حيث كانت أكبر من الأموال الخاصة مما يدل على أن المؤسسة لم تعتمد خلال هذه السنة على التمويل الذاتي فقط بل لجأت إلى الديون وهو ما يثبت أثر الرفع المالي حيث كان سلبيا بمعدل -0.18 %.

بالنسبة لسنة 2012، كانت النسب الخاصة بكل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل 21.07 %، 29.77 %، 48.92 %، على التوالي، سجلنا زيادة في نسبة المردودية حيث كانت 0.19 % مردودية مالية و 0.35 % مردودية اقتصادية وهذا راجع إلى تراجع في الديون طويلة الأجل وزيادة الديون قصيرة الأجل حيث سجلنا زيادة في الرفع المالي كانت -0.16 % بالمقارنة مع سنة 2011 نتيجة اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي.

أما بالنسبة لسنة 2013، حيث كانت كل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل 43.42 % و 23.83 % على التوالي، سجلنا أن المردودية انخفضت حيث كانت 0.14 % مردودية مالية و 0.19 % اقتصادية هذا الانخفاض أدى إلى انخفاض معدل الرفع المالي إلى أدنى مستوى ليصل إلى -0.5 % .

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل من خلال دراسة مؤسستين جزائريتين اظهر الهيكل المالي و دوره في تحسين مردودية المؤسستين ، حيث قمنا بالتقييم الوضعية المالية للمؤسسة مطاحن الحضنة و ملبنة الحضنة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية و يمكن القول أن مؤسسة مطاحن الحضنة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترت الدراسة و ذلك من خلال تحقيقها لخزينة موجبة، مما يعني أن المؤسسة استطاعة توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة إلى استقلاليتها المالية عن الأطراف الخارجية و عدم اعتمادها على الموارد الخارجية بشكل كبير .

إن دراسة كل من مردودية المؤسسة، معدل النمو، رقم الأعمال وحجمها خلال فترة الدراسة سمح باستنتاج وجود علاقة طردية بينهما وبين نسبت الاستدانة في هيكلها المالي في حين أن العلاقة بين المردودية المالية و الاقتصادية مع نسبت النمو هي علاقة عكسية .

كذلك قمنا بتقييم الهيكل المالي لمؤسسة ملبنة الحضنة من خلال تحليل الوضعية المالية لها باستخدام مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية ويمكن القول أن المؤسسة لم تحقق وضعية مالية جيدة ولا توازن مالي وتسجيل الخزينة سالبة مما يؤدي إلى عدم تحقيق هيكل مالي حيث اعتمد الهيكل المالي لملبنة الحضنة على موارد خارجية و هذا ما وجدناه من خلال أن المؤسسة لم تحقق استقلالية مالية اتجاه الغير وبالرغم من ذلك استطاعة المؤسسة تحقيق مردودية ملائمة بالرغم من عدم تحقيقها لتوازن المالي.